



اتفاقيات التسوية والوسطاء في سورية

اعداد: عبد الوهاب عاصي

دراسة تحليلية

تشرين الأول/ أكتوبر 2021

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES





مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنية الواقعية الدقيقة.



المحتويات

- 4 تمهيد:
- 6 أولاً: أهمية التسويات والوسطاء بالنسبة للفاعلين.....
- 10 ثانياً: نماذج التسوية المحلية.....
- 11 ثالثاً: اختيار الوسطاء المحليين.....
- 13 رابعاً: مستقبل عمليات التسوية المحلية والوسطاء.....
- 15 خلاصة.....

تمهيد

في 23 حزيران/ يونيو 2012، أصدر النظام السوري المرسوم التشريعي رقم (210) لتشكيل حكومة جديدة تضمّت استحداث وزارة تحمل اسم "المصالحة الوطنية" كانت الأولى من نوعها في البلاد، وتم إسناد شؤونها إلى علي حيدر رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي⁽¹⁾. جاء تشكيل الوزارة بعد عدد من الاجتماعات أجراها بشار الأسد مع ممثلين ووجهاء عن الوحدات الإدارية في مختلف المحافظات، في محاولة لتسويق رغبة النظام السوري محلياً ودولياً بالاستجابة لمطالب المحتجّين.

حينها لم تكن هناك أيّة دعوة لاستقبال وُسطاء بالنيابة عن المحتجّين ضد النظام السوري، في حين كانت الدعوات تقتصر على الوسطاء الذين يدينون أصلاً بالولاء له، مع الإصرار على استمرار استخدام السياسات الأمنية والعسكرية لقمع المظاهرات التي بدأت في 15 آذار/ مارس 2011.

ومع ذلك، يبدو أنّ النظام السوري كان على قناعة بضرورة إعادة تشكيل وتعريف شبكة الوسطاء المحليين؛ بما يساعد على فرض مزيد من الإملات ولضمان ولاء الوجهاء والمُمثّلين عن الوحدات الإدارية، عبّر مَنحهم صفة رسميّة وصلاحيات واسعة على المستوى الأمني كالتنسيق مع الأجهزة الأمنية، وصلاحيات أقل على المستوى الإداري بالتواصل بين الوزارات، لتنفيذ عملية التسوية وتلقي الشكاوى الخدمية.

كانت التسوية بالنسبة للنظام السوري، ووفق الرؤية التي قدّمتها وزارة المصالحة الوطنية لمجلس الشعب⁽²⁾، عبارة عن نزع السلاح الذي تم حمله ضد السلطة، وعقد مؤتمر عامّ وعلى مستوى المحافظات يضمن مشاركة القوى الاجتماعية في التنمية ومؤسسات الدولة.

ومع أنّ وزارة المصالحة الوطنية اعتبرت أنّ التسوية ووضع نهاية لأسباب النزاع والانقسام بين السوريين تسبق عملية مكافحة الإرهاب، لكنّها عملياً لم تكن أكثر من ترجمة لنتائج هذه الأخيرة، حيث كان نزع السلاح شرطاً لتوقيع اتفاقيات التسوية ونتيجة للعمليات العسكرية التي شنها النظام السوري، وليس نتيجة لحوار اجتماعي.

كانت وزارة المصالحة الوطنية تريد أن تُؤطر جهودها بمؤتمر وطني عامّ، لكن يبدو أن ما قامت به لم يُعطِ النتائج المُرضية⁽³⁾، حتى جاء تدخّل روسيا في سورية، والذي حمل معه إعلان تأسيس مركز حميميم للمصالحة في 23 شباط/ فبراير 2016.

(1) "المرسوم رقم 210 لعام 2012"، مجلس الشعب السوري، 23-6-2012، <https://cutt.us/Gk5O6>.

(2) "مجلس الشعب يناقش رؤية وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية لإنجاح مشروعها"، 25-7-2012، موقع مجلس الشعب السوري، <https://goo.gl/7J1CvA>.

(3) "الوزير علي حيدر: المصالحات المحلية لم تفشل، وأنجزناها في 50 منطقة"، دنيا الوطن، 2-9-2015، <https://goo.gl/k1eDQb>.

لم يُغيّر مركز حميميم للمصالحة تعريف التسوية المحلية في سورية، إنّما بلّوَر الرؤية اللازمة لتطبيقها بعد الاستفادة ممّا عملته وزارة المصالحة في هذا الصدد. غالباً ما كان ضعف نتائج عمل وزارة المصالحة الوطنية قبل تدخّل روسيا في سورية يرجع إلى عدد من الأسباب أبرزها:

- عدم وجود آلية محددة وواضحة للتنسيق والتعاون بين وزارة المصالحة ولجنة المصالحة في مجلس الشعب، وكذلك ضعف كبير في التنسيق بين وزارة المصالحة ووزارة العدل، إضافة إلى التوسع العشوائي لدور ومهام الوزارة.
- عدم وجود لجنة مركزية واحدة في كل محافظة، عدا تعدّد مرجعيات لجان المصالحة في المحافظة، مما أسهم بتحويل بعضها إلى نشاط اقتصادي واستثماري.
- عدم قدرة قوات النظام السوري على الحسم الميداني بل كان التراجع والضعف العسكري واضحاً لحين تدخّل روسيا.

عندما بدأ مركز حميميم للمصالحة كان يحمل اسم "مركز مراقبة ووقف العمليات القتالية" ضمن مهام مرتبطة باستقدام قادة من الفصائل والكتائب التابعة للمعارضة السورية لتوقيعهم على تعهّدات بالالتزام الكامل بوقف إطلاق النار، لكن لاحقاً أصبحت المهام تتعلّق بالتوصّل إلى تسوية محلية كنتيجة للعمليات العسكرية. وعليه، كان هناك تنسيق مشترك مع وزارة المصالحة الوطنية بعد أن افتتح كل منهما مكتباً لدى الآخر، وتولّت وزارة المصالحة ترتيب زيارات وفود روسية من مركز حميميم إلى العديد من المناطق السورية، وكان ممثّل عن الوزارة يحضر الاجتماعات الخاصة بعمليات المصالحة.

يحاول هذا التقرير التطرّق لأهمية التسويات المحلية والوسطاء بالنسبة لأطراف النزاع والقوى الدولية في سورية، مع استعراض نماذج التسويات التي تم توقيعها وطرق اختيار الوسطاء، وكذلك المصير المتوقّع.

أولاً: أهمية التسويات والوساطة بالنسبة للفاعلين

تتفاوت أهمية اتفاقيات التسوية والوساطة بالنسبة لأطراف النزاع والقوى الدولية الفاعلة في سورية كما هو موضح أدناه:

(1) النظام السوري:

أ. أهمية التسوية المحلية:

لطالما اعتبر النظام السوري التسوية المحلية مقدّمة للوصول إلى العملية السياسية وليس العكس، وآلية لإنهاء الأسباب التي أدت لاندلاع النزاع والمقتصرة على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية دون السياسية⁽⁴⁾.

كان مسار التسوية المحلية بالنسبة للنظام السوري الحل الأمثل والذي يُمكن أن ينوب عن مسار التسوية السياسية في حال استطاع استعادة السيطرة على كامل أراضي البلاد بموجب العمليات العسكرية.

كما حاول النظام السوري عبّر اتفاقيات التسوية تسويق العمليات العسكرية كاستجابة لمطالب السكّان المحليين بإعادة الاستقرار وسلطة الدولة، وكذلك فرصة لتعزيز الرواية الرسمية القائمة على الحرب ضد الإرهاب.

كذلك، حاول النظام السوري من خلال مسار التسوية التسويق لقدرة مؤسسات الدولة على القيام بمسؤولياتها في تقديم الخدمات مقابل عجز المعارضة عن ذلك، والذي كان سبباً في بعض الأحيان لتوقيع اتفاقيات تهدئة ومن ثم مصالحة.

أيضاً، كان مسار التسوية المحلية أحد دعائم المسار العسكري بالنسبة للنظام السوري، حيث عمل من خلاله على تحييد العديد من المناطق عن استهدافه؛ مما عزز من فرص الحسم في مناطق أخرى، أو شنّ عمليات واسعة كتلك التي أطلقها شمال غرب البلاد بين عامي 2019 و2020.

ب. أهمية الوساطة المحليين:

كان النظام السوري يعتمد على رجال الدين والمخاتير والوجهاء والأعيان والتجار وغيرهم كوسطاء محليين يضمن من خلالهم إعادة بناء الخطاب الديني لدى المجتمع بشكل منسجم مع السلطة، وتحقيق وصول أسرع وأكبر للمجتمع، وفرض رقابة على حركة رأس المال في السوق مع ضمان ولاء العُمال وغيرهم من الشرائح أو على الأقل عدم معارضة سياساته.

عندما اندلعت الاحتجاجات الشعبية في آذار/ مارس 2011، بدأ الوسطاء المحليون بحالة عجز عن

(4) "أهداف وخطة عمل وزارة المصالحة الوطنية كما أعلن عنها الوزير علي حيدر عام 2012". سناك سوري، 2012-7-27، <https://cutt.us/UuNc0>

أداء مهامهم في مراقبة أنشطة المجتمع أو التأثير على القناعات المتعلقة بالموقف من السلطة، مما استدعى إعادة تشكيل وتعريف شبكة الوسطاء المحليين بما يضمن المزيد من الالتزام والوصول والتأثير. وعليه، ازداد نشاط رجال الدين والمخاتير والأعيان والوجهاء والتجار وغيرهم في المناطق التي تراجعت فيها سلطة النظام السوري لصالح المعارضة. وبات النظام السوري أكثر اعتماداً على الوجهاء والأعيان ورجال الدين للمساهمة في تحقيق هدفه باستعادة السلطة في المناطق التي خرجت عن السيطرة، حيث عملوا على تعويض جزء من السلطة الأمنية التي تم تفكيكها؛ من خلال مراقبة أنشطة السكان والفصائل والقوى الاجتماعية، على نحو يتسم غالباً بالسريّة. وكذلك، من خلال اختراق المناطق التي خرجت عن سلطة النظام السوري؛ سواء عبر تشكيل خلايا لزعزعة الاستقرار، أو لتحديد قائمة بالمواقع الحيوية من أجل استهدافها. أحياناً، ساهم الوسطاء المحليون في توفير حماية لقوات النظام السوري. على سبيل المثال، عندما سيطرت فصائل المعارضة المسلّحة على جزء من الفرقة 17 في الرقة بتاريخ 10 حزيران/ يونيو 2013، قام عدد من وجهاء العشائر بتأمين انسحاب سري لمن بقي من العناصر إلى اللواء 91. وعمل الوسطاء المحليون على التسويق لعودة النظام السوري للمناطق التي خرجت عن سيطرته من خلال إقناع السكّان بضرورة عودة مؤسسات الدولة لاستمرار تقديم الخدمات في ظل عدم قدرة أو ضعف المعارضة السورية عن الاستجابة للمطالب والاحتياجات. علماً، أنّه لم يكن جميع الوسطاء المحليين يعملون بشكل سري بل كان هناك العديد منهم ينشط على نحو مُعلن وتحت أنظار المعارضة السورية.

(2) المعارضة السورية:

أ. أهمية التسوية المحلية:

عندما قَبِلت المعارضة السورية بتوقيع اتفاقيات التسوية كانت تعتبرها مجردَ فُرصٍ للتهدئة أو وُقُف مؤقت لإطلاق النار قبل أن تصبح إعلاناً للاستسلام والتخلي عن السلاح والمطالب السياسية. كانت أهمية التسوية المحلية بالنسبة للمعارضة السورية تنبع من الرغبة في تقليل الخسائر البشرية والمادية ضمن المناطق التي تُسيطر عليها في ظل سياسات الحصار والأرض المحروقة المتبعة من النظام السوري وحلفائه. إذ يُلاحظ في معظم اتفاقيات التسوية التي وُقِّعت بين عامي 2013 و2015 التركيز على إخراج المعتقلين من السجون وتخفيف القيود على الحواجز وضمان وقف إطلاق النار الجوي والبري، إضافة إلى تأمين وصول الخدمات والسلع والمحروقات وغيرها. بعد عام 2015 بدأت المعارضة السورية تفقد تبعاً الامتيازات التي كانت تحصل عليها من توقيع اتفاقيات التسوية بعد أن بات تركيز النظام السوري وحلفائه مُنصبّاً على إنهاء أي مظاهر مسلّحة خارج سيطرة السلطة.

لذلك؛ باتت المصالحة خياراً وحيداً أمام المعارضة السورية؛ إمّا لمنع كارثة إنسانية بحق المدنيين، أو لضمان عدم ملاحقة المقاتلين والقادة العسكريين، أو لتوفير الخروج الآمن نحو مناطق أقل تصعيداً لرافضي الاتفاق مقابل ضمان عدم تهجير الموقعين على الاتفاق، أو للمحافظة على الأملاك والأموال.

ب. أهمية الوسطاء المحليين:

أحياناً، كانت المعارضة السورية رغم الشكوك بوجود تواصل بين العديد من الأشخاص والنظام السوري لا تتخذ أي إجراء باستثناء مراقبة الأنشطة في حال كان هناك ما يدعو للاعتقال أو الاستهداف من قبيل تسليم أشخاص أو تسريب معلومات عسكرية وغيرها. غالباً ما كانت المعارضة السورية إمّا تُعوّل على الاستفادة من الوسطاء المحليين في كثير من القضايا مثل فكّ حصار وإدخال المواد الغذائية والطبية وإخراج الجرحى والمعتقلين وغير ذلك، أو أنّها عجزت عن اعتقال أحد منهم في ظل الحماية التي يتمتعون بها من سكان المنطقة وأُسْرهم. كان هذا النموذج منتشرًا لحد كبير في مناطق الجنوب السوري ومحيط العاصمة دمشق. على سبيل المثال، في شباط/ فبراير 2018، قام "بسام ضفدع"، وهو أحد مشايخ مدينة "كفر بطنا"، بمحاولة التوسط بين وزير الكهرباء لدى النظام السوري محمد زهير خربوطلي وبين "فيلق الرحمن" في الغوطة الشرقية من أجل توقيع اتفاق تسوية، لكن رغم رفض تلك المساعي لم يتم اعتقال "بسام ضفدع" بسبب الحماية التي يتمتع بها من سكان المنطقة ومحيطه الاجتماعي، والذي ساهم لاحقاً بتشكيل مجموعة مسلحة شاركت في خلق ثغرة للنظام السوري من أجل السيطرة على الغوطة الشرقية في آذار/ مارس من العام ذاته⁽⁵⁾. لا يعني أن يكون من يدعو للمصالحة على صلة بهذا الأخير. ومع ذلك، لجأت المعارضة السورية في بعض الحالات لملاحقة واعتقال أي شخص لمجرد الدعوة للتسوية لا سيما شمال غرب البلاد.

3 روسيا:

منذ أن تم الإعلان عن اتفاق خفض التصعيد في سورية بتاريخ 4 أيار/ مايو 2017، بدا وكأن هناك قناعة لدى روسيا بصعوبة استعادة النظام السوري السيطرة على كامل البلاد بمجرد توقيع اتفاقيات التسوية المحليّة. لذلك، عملت روسيا على توفير ظروف ملائمة عسكرياً وسياسياً لتحسين قدرة النظام السوري على تطبيق اتفاقيات التسوية المحلية أو توقيع أخرى جديدة؛ حيث قامت بتوقيع اتفاقيات منفصلة لضبط عمل مناطق خفض التصعيد في الغوطة الشرقية⁽⁶⁾، وريف حمص الشمالي⁽⁷⁾، والجنوب السوري⁽⁸⁾. من بين الظروف التي عملت روسيا على توفيرها رفع الحماية التي تُقدّمها بعض الدول للمعارضة السورية مثل الولايات المتحدة والأردن.

(5) "الضفدع.. مصطلح رائج في سورية لعزائي التسويات". عنب بلدي، 2018-4-2. <https://cutt.us/hDBqp>

(6) "الدفاع الروسية: الاتفاق على آلية وقف التصعيد في الغوطة الشرقية". 2017-7-22. <https://cutt.us/5jaZO>

(7) "مشروع لتجديد اتفاق وقف التصعيد في ريف حمص الشمالي". 2017-8-9. روسيا اليوم، <https://cutt.us/Rr5zE>

(8) "الأردن وأمريكا وروسيا توقع على مذكرة مبادئ بشأن إنشاء منطقة خفض التصعيد جنوب سورية". روسيا اليوم، 2017-11-11. <https://cutt.us/14m9p>

وبالفعل ساهمت تلك الجهود في تقويض القوّة العسكرية للمعارضة المسلّحة بعد العمل على إضعاف دفاعاتها عبر الاستنزاف المستمر على خطوط التماسّ وانشغال الفصائل بالاحتلال الداخلي في ظل تجميد العمليات العسكرية المفتوحة والواسعة. استطاع النظام السوري بموجب آلية حَفْض التصعيد التي أسّستها روسيا تشكيل لجان مصالحة سرية في القطاع الأوسط بالغوطة الشرقية والجنوب السوري. كما تمكّنت روسيا من استمالة لجان التفاوض مثلما حصل في ريف حمص الشمالي. عملت روسيا على استمالة أو تطويع المجالس المحلية في مناطق خفض التصعيد عبر فتح قنوات اتصال معها، على أمل أن يُسهم ذلك في إعاقة جهود المعارضة السورية في تحقيق الأمن الاجتماعي وبما يُعزّز من فرص تأسيس لجان المصالحة. واستمالت روسيا أيضاً بعض فصائل المعارضة المسلحة بعد إقناعها بتوقيع اتفاقيات التسوية مقابل الحصول على امتيازات خاصة بهم ضمن الوحدات الإدارية والمناطق التي تنتشر فيها والاعتماد عليها في بناء "الفيلق الخامس - اقتحام"، مثل "جيش التوحيد" في ريف حمص الشمالي وقوات شباب السُنّة في الجنوب السوري. في الواقع، أولت روسيا اهتماماً باستمالة بعض شخصيات المعارضة السورية لأداء دور الوساطة مثل خالد المحاميد في تسهيل توقيع اتفاق التسوية في الجنوب وأحمد الجريا في تسهيل توقيع اتفاق خفض التصعيد في الغوطة الشرقية.

(4) إيران:

في نهاية عام 2012، أي بعد أشهر قليلة من تأسيس وزارة المصالحة في سورية، أعلنت إيران عن استضافة مؤتمر للمصالحة بين النظام السوري والمعارضة السورية⁽⁹⁾. كان ذلك بمثابة إعلان عن دعم إيران لعملية المصالحة المحلية دون غيرها، وهو ما صرّح به لاحقاً وزير المصالحة⁽¹⁰⁾. تعاملت إيران مع اتفاقيات التسوية المحلية على أنّها البديل الملائم عن التسوية السياسية، لكن دون أن تساعد وزارة المصالحة الوطنية في تقديم رؤية واضحة حول آليات ودور ومهام لجان المصالحة. ربّما كانت تأمل أن تؤدي سياسات الحصار والحسم العسكري في تطبيق وتنفيذ المعارضة السورية لبنود الاستسلام التي تنص عليها الاتفاقيات، وهو ما لم يحصل لحين تدخّل روسيا في سورية. في الواقع، استفادت إيران من توقيع اتفاقيات التسوية في ضمان مزيد من الانتشار والنفوذ في المناطق الحيوية من خطوط إمداد واتصال في محيط العاصمة دمشق وجنوب سورية وعلى طول الشريط الحدودي مع لبنان. وبعد أن تم توقيع اتفاق التسوية بالجنوب السوري في تموز/ يوليو 2018، واجهت إيران صعوبة في الانتشار العسكري، وكذلك بما يخص استعادة النظام السوري السيادة على كامل مدن وبلدات المنطقة، لذلك لجأت إلى السبيل الأمنية لتعديل شروط اتفاقيات التسوية.

(9) "مؤتمر للمصالحة السورية في إيران"، سكاى نيوز، 18-11-2012، <https://cutt.us/G6UQn>
(10) "وزير المصالحة السوري: إيران من أوائل الدول التي دعمت ملف المصالحات"، وكالة أنباء فارس، 16-8-2018، <https://cutt.us/VC4KK>

ثانياً: نماذج التسوية المحلية

بين عامي 2013 و2018 وقّع النظام السوري ما لا يقل عن 60 اتفاقاً تسويةً محليةً في أكثر من 25 منطقة. كانت العديد من المناطق التي تُسيطر عليها المعارضة السورية تُضطر لإعادة توقيع اتفاق التسوية نتيجة عدم الالتزام المُتبادل بالبنود المنصوص عليها.

يُمكن تقسيم نماذج التسوية المحليّة التي تم توقيعها في سورية إلى أولية ونهائية أو شبه نهائية، أو ذات طبيعة مؤقتة وطويلة الأجل، في حين لم يتم التوصل إطلاقاً إلى اتفاقيات تسوية ذات طبيعة مستدامة.

كانت اتفاقيات التسوية الأولية تهدف إلى مجرّد وُقوف إطلاق النار وفرض تهدئة جزئية على أمل الحسم العسكري لاحقاً أو الخضوع لتطبيق البنود والمضامين، وهو بالفعل ما تحقّق لاحقاً، مما شجّع النظام السوري على التخلي عن أي بنود تحتوي على التزام إنساني وأمني.

وعليه، كانت اتفاقيات التسوية النهائية أو شبه النهائية عبارة عن إعادة صياغة للاتفاقيات السابقة بعد تفريغها من أي بند يلزم النظام السوري بتطبيق المطالب الإنسانية والأمنية، مقابل التركيز على استعادة سلطة المؤسسات العسكرية والأمنية والإدارية وتجريد المعارضة السورية من جميع الامتيازات التي لديها لا سيما السلاح والتنظيم.

أي أنّ اتفاق التسوية النهائي أو شبه النهائي لا يختلف من حيث الأهداف عن اتفاق التسوية الأوليّ إلا من ناحية الشروط التي يضمن من خلالها النظام السوري وحلفاؤه مزيداً من النفوذ العسكري والضمانات على مستوى الأمن المحلي والاجتماعي.

أعاد النظام السوري توقيع قرابة 25 اتفاقاً تسويةً في كل من الضمير، والرحيبة، والمعضمية، وقديسيا والهامة، ووادي بردى، والزيداني، ومضايا، وبقين، وسرغايا، والكسوة، وكناكر، ورنكوس في ريف دمشق، وأحياء برزة وتشرين والقدم والقابون في مدينة دمشق، ومدن يلدا وبييلا وبيت سحم جنوب العاصمة، وحي الوعر في مدينة حمص، ومُدُن الصنمين، وطفس، وجاسم في ريف درعا.

ومع ذلك، لم يستطع النظام السوري، رغم دعم إيران وروسيا له، إعادة توقيع اتفاقيات التسوية في جميع المناطق التي وقعت اتفاقيات تسوية أولية؛ نتيجة عدم التزام الطرفين بالبنود المُوقّعة وغياب الثقة المُتبادل واستمرار التشكيك المُتبادل بالنوايا.

ثالثاً: اختيار الوسطاء المحليين

يُقصد بالوسيط المحلي في الحالة السورية الشخص الذي ينشط بشكل سرّي وعلني لتأدية مهام غير محايدة لصالح النظام السوري من خلال التسويق لعودته إلى المناطق التي خسر السيطرة عليها، وتوفير القدرة له على الوصول إليها أمنياً من خلال مراقبة أنشطة السكان وفصائل المعارضة المسلّحة، ويعمل على المشاركة في إعادة بناء خطاب السلطة أمام المجتمع بعد تفكّكه، وأحياناً يُسهم الوسيط في زعزعة الاستقرار بتنفيذ أو الإشراف على تنفيذ عمليات أمنية. وقد يكون الوسيط من الوجهاء أو رجال الدين أو التجار.

اعتمد النظام السوري في اختيار الوسطاء المحليين بالدرجة الأولى على الشبكة التقليدية التي كانت لديه قبل عام 2011، لكنّه اضطرّ إلى توسيعها وإعادة تعريف دورها. كما عمل على استقطاب وسطاء كانوا جزءاً من المعارضة السورية مقابل بعض الامتيازات.

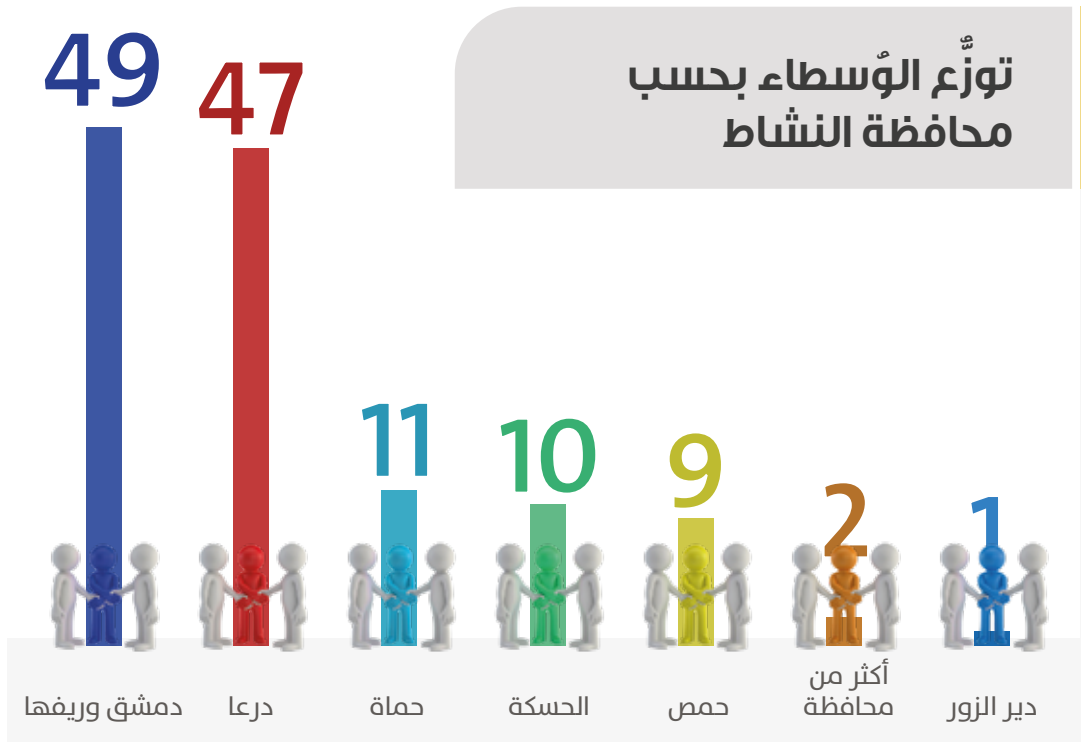
يُعتبر عمر رحمون -وهو رجل دين- أحد أبرز الأمثلة على الوسطاء المحليين الذين كانوا ينشطون في صفوف المعارضة السورية، وأجرى تسوية مع النظام السوري في أيلول/سبتمبر 2015، ليتم تعيينه بعدها عضو وزارة المصالحة الوطنية، ومن ثمّ عضو هيئة المصالحة الوطنية قبل أن يتم حلها.

منح النظام السوري الوسطاء المحليين امتيازات عديدة مثل الصفة الرسمية أو المنصب بما يساعده على الوصول السهل للسلع والخدمات، هذا عدا الراتب الإضافي، إضافة إلى الحماية الشخصية والتي كانت سبباً في رفض عدنان الأفيوني -وهو رجل دين- تسلّم منصب مفتي دمشق في عام 2013 قبل أن يقبل لاحقاً بسبب الخوف من استهدافه داخل مدينة قدسيا التي لم تكن حينها قد وُقعت اتفاق التسوية.

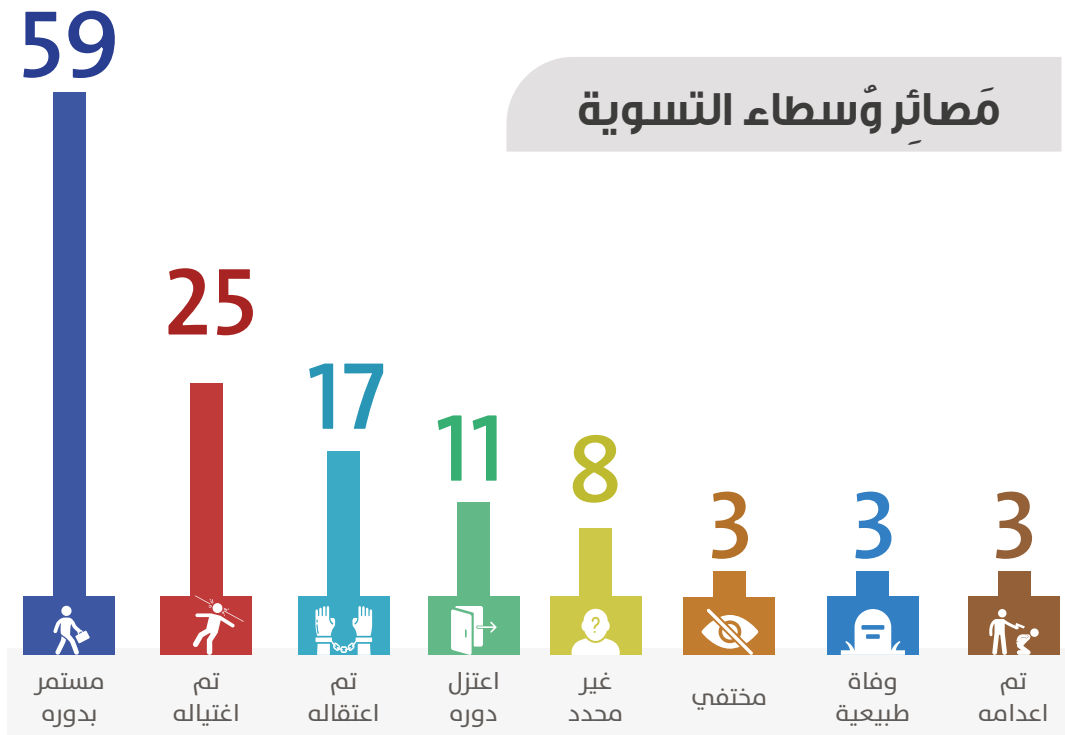
وغالباً ما ارتبطت الامتيازات بالموقع الاجتماعي للوسيط. على سبيل المثال، حصل محي الدين المنفوش -وهو أحد التجار البارزين في الغوطة الشرقية- على حق إدخال وإخراج الأموال والبضائع بدون كميات محددة مع عدم التفتيش على الحواجز وبالتالي فرصة توسيع رأس المال بشكل كبير.

أحياناً، حرص النظام السوري على استمالة الأشخاص الذين يلقون قبولاً بالنسبة لسكان المنطقة على أن يُحافظ هؤلاء على تقديم أنفسهم كوسطاء محايدين على درجة واحدة من طرفي النزاع، مثل عادل مستو الذي تم تعيينه رئيس لجنة المصالحة الوطنية في قدسيا.

وقد قام الفريق البحثي في مركز "جسور" بحصر الوسطاء الذين شاركوا في كل عمليات التسوية التي شهدتها سورية خلال السنوات الماضية، حيث انتهى الفريق إلى حصر 129 وسيطاً. ويُلاحظ أن النشاط الأساسي للوسطاء تركّز في دمشق وريفها وفي درعا، حيث ضمت هذه المحافظات 75% من مجمل الوسطاء.



ومن خلال تتبُّع مصائر الوسطاء، يلاحظ أن حوالي 45٪ منهم ما زال مستمراً بدوره، وهو ما يعني أنه ما زال إما قائماً على رأس عمله داخل بنية النظام أو داخل المجتمع المحلي، أما الباقون فقد تعرَّضوا إما للاغتيال من قبل مجهولين، أو تم اعتقالهم أو إعدامهم (بعضهم على يد المعارضة وغالبيتهم على يد النظام).



رابعاً: مستقبل عمليات التسوية المحلية والوسطاء

أ. مستقبل اتفاقيات التسوية

في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، أصدر النظام السوري المرسوم رقم (19) القاضي بإحداث هيئة المصالحة الوطنية بعد إلغاء وزارة المصالحة الوطنية⁽¹¹⁾. وفي 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 أصدر مجلس الشعب المرسوم رقم (22) الذي تم بموجبه إلغاء الهيئة العامة للمصالحة الوطنية⁽¹²⁾.

ومنذ ذلك الحين باتت مهمة توقيع اتفاقيات إعادة التسوية من صلاحيات اللجنة الأمنية وتضم ممثلين عن أفرع الأمن العسكري والأمن السياسي ومكتب الأمن الوطني، ولم يُعَدَّ للإجان المُصالحة أي دور بما في ذلك الطابع الإداري الذي تم منحه لها بموجب المرسوم رقم 19 لعام 2018.

بعد أن أعاد النظام السوري توقيع اتفاقيات التسوية بشكل نهائي في العديد من المناطق أصبح قادراً على فرض السلطة الكاملة للدولة عليها دون أن يعني ذلك إعادة بنية العُقد الاجتماعي لِمَا كان عليه سابقاً، لكنّه على الأقل ضَمّنَ نسبياً إعادة الأفرع الأمنية ومؤسسات الدولة وكذلك احتكار العنف وغيره.

في الواقع إنّ معظم المناطق التي وقَّعت اتفاقيات تسوية نهائية أو شبه نهائية لم تُعَدَّ تُشكّل مصدر قلق أو تهديد بالنسبة للنظام السوري وحلفائه، على خلاف المناطق التي تم فيها توقيع اتفاقيات تسوية أولية أو غير نهائية، وهو ما ينطبق على معظم الجنوب السوري الذي يشمل محافظتي درعا والقنيطرة، وكذلك مناطق القلمون الغربي والشرقي.

عموماً، لا يمتلك النظام السوري أو أي من حلفائه قدرة على فرض تسوية نهائية في جميع المناطق لأسباب متعددة منها بنية العُقد الاجتماعي والتغيّرات التي طرأت عليه بعد عام 2011، فالأمن المحلي والعلاقة مع السلطة كانا خاضعين في جنوب البلاد للطبيعة العشوائية بالدرجة الأولى، بما جعل احتكار العنف عاملاً نسبياً ومرتبباً بالقدرة على تقديم ضمانات مقابل امتيازات اقتصادية وإدارية وسياسية. لا يختلف الأمر عن المناطق الحدودية التي كان الأمن المحلي فيها والعلاقة مع السلطة متأثراً بشبكات المحسوبية القائمة على الروابط العائلية.

إنّ لجوء النظام السوري إلى رفع مستوى التصعيد الأمني من أجل إعادة التسوية ما يزال خياراً في كثير من المناطق، لكن دون أن يكون قادراً بالضرورة على الوصول لتسوية نهائية في ظل جملة التحدّيات الأمنية المحلية والإقليمية والدولية. ومع اتفاقيات التسوية غير النهائية لا تُشكّل مصدر قلق بالنسبة للنظام السوري على المدى القريب والمتوسط، لكنّها تبقى على المدى البعيد مصدر تهديد على سلطة الدولة؛ لأنّها تساعد على تعزيز السلطة المحلية والروابط المحلية على حساب سلطة الدولة والولاء لها.

(11) "المرسوم رقم 19 لعام 2018، مجلس الشعب السوري"، 26-11-2018، <https://cutt.us/1DIHd>.
 (12) "إلغاء الهيئة العامة للمصالحة الوطنية.. بكداش: لا فائدة منها"، سناك سوري، 22-10-2020، <https://cutt.us/ktL8P>.

ب. مستقبل الوسطاء المحليين

فقد معظم الوسطاء المحليين في سورية الامتيازات التي تمتعوا بها، كنتيجة مباشرة لإلغاء وزارة وهيئة المصالحة الوطنية والتي خسروا بموجبها الصفة الرسمية وما يرتبط بها من صلاحيات وكذلك الحماية الأمنية وغيرها.

على سبيل المثال، خسر محيي الدين المنفوش القدرة على كسب مزيد من الثروة التي حصل عليها نتيجة الامتيازات التجارية والأمنية أثناء حصار غوطة دمشق الشرقية، وأصبح مضطراً للتنازل من أجل تقديم الدعم المالي الطوعي والقانوني للنظام السوري، على غرار شبكات المحسوية التي ساعدها هذا الأخير في إثرائها أثناء النزاع.

كذلك، تعرّض العديد من الوسطاء المحليين للاغتيال في ظروف مجهولة مثل عدنان الأفيوني وعادل مستو وغيرهم. يبدو أنّ توقيع اتفاقيات التسوية النهائية خلق بيئة ملائمة للتنافس بين إيران وروسيا على استقطاب الوسطاء المحليين، مما أدّى إلى رفع مستوى الخطر على حياتهم لا سيما بعد إلغاء الحماية الأمنية التي كانوا يتمتعون بها.

أيضاً، قام النظام السوري باعتقال بعض الوسطاء المحليين رغم الخدمات التي قاموا بتقديمها قبيل استعادة سيطرته على المناطق، أي أنّ الحماية الأمنية لم تشمل الجميع، والتي يُفترض أن تضمن لهم عدم الملاحقة أو الاستهداف. على سبيل المثال، في مطلع عام 2020 قام فرعا المخابرات الجوية وأمن الدولة باعتقال عبد اللطيف شاكر -وهو رجل دين عمل كوسيط لاتفاق التسوية في حرستا- دون معرفة الأسباب.

يُمكن الاعتقاد أنّ النظام السوري أو أحد الأفرع الأمنية كانوا يتعمّدون بالتخلّص من بعض الوسطاء المحليين، إخفاء أيّ وثائق أو شواهد بحوزتهم وتُشكّل تهديداً أو خطراً كبيراً.

علماً أنّ النظام السوري تراجع عن الوعود التي قدّمها إلى الوسطاء المحليين بمنحهم امتيازاتٍ إداريةً خاصةً في مناطقهم بعد استعادة السيطرة عليها، بل لجأ إلى إعادة تعيين بعض الوسطاء من الشبكة التقليدية.

خلاصة

نجحت اتفاقيات التسوية والوسطاء المحليون في استعادة النظام السوري سلطة مؤسسات الدولة على العديد من المناطق، لكن ذلك لا يعني القدرة على إعادة بنية العقد الاجتماعي لما كان عليه سابقاً.

ومع أنّ النظام السوري استطاع بدعم من روسيا وإيران إعادة تشكيل شبكة جديدة من الوسطاء المحليين، لكن لا يبدو أنّه قادر على تبني سياساتٍ مستدامةٍ ومستقلةٍ في الحفاظ على هذه الشبكة نتيجة التنافس بين الحليفين.

أولت روسيا اهتماماً محدوداً في تقديم الحماية الأمنية للوسطاء المحليين الذين كان مركز "حميميم" للمصالحة يتواصل معهم، فلم تُسهم البطاقات الأمنية التي حصل عليها هؤلاء في كثير من الأحيان بحمايتهم من الاعتقال على حواجز النظام.

ومع ذلك، بقيت مناطق التسويات والوسطاء المحليين مجال تنافسٍ مهمّ بين حلفاء النظام السوري، فروسيا دعمت احتواء المناطق التي لم تلتزم بتطبيق اتفاقيات التسوية، ولا تميل إلى استخدام السُّبُل العسكرية والأمنية، إلا إذا كان هناك تهديد وضرورة مُلحّة كما حصل في مدينة طفس في شباط/ فبراير 2021. في حين تدعم إيران استخدام الأدوات الأمنية والعسكرية لضمان الانتشار وتعزيز النفوذ واستعادة النظام السوري السيادة على جميع المناطق.

ملحق

أهم اتفاقيات التسوية المرصودة في سورية

2013-2021

2013

2013/12/25

المعضمية

بنود الاتفاق

- انسحاب قوات النظام خارج المعضمية، ورفع الحواجز عن مداخل ومخارج المدينة.
- إقامة حواجز مشتركة بين قوات النظام وفصائل المعارضة.
- إدخال المواد الغذائية والطبية إلى المدينة.
- تسوية أوضاع الموظفين، والطلاب، والمتخلفين عن الخدمة الإلزامية المتواجدين داخل سورية.

تم الالتزام بالاتفاق
بشكل جزئي

2013/12/7

الضمير

بنود الاتفاق

- وقف إطلاق النار المتبادل بين الطرفين.
- إعادة دبابه استحوذت عليها فصائل المعارضة من مستودعات التسليح، بالإضافة إلى رشاش عيار 23، مع جثث قتلى عسكريين قضاوا في معارك مستودعات التسليح.

تم الالتزام بالاتفاق
بشكل جزئي

2013/11/9

قدسيا والهامة

بنود الاتفاق

- إنهاء الحصار وإدخال المواد الغذائية والطبية تحت إشراف اللجان الشعبية.
- تسوية أوضاع 22 مقاتلاً من قدسيا و12 من الهامة مع تسليم الأسلحة دون الذخيرة.
- إطلاق سراح قائمة من المعتقلين والتوقف عن ملاحقة المطلوبين.

لم يلتزم النظام
السوري بالاتفاق

2014

2014/2/17

يلدا وبيلا وبيت سحم

بنود الاتفاق

- تسليم الفصائل للسلاح الثقيل واحتفاظهم بالسلاح الخفيف.
- تخيير المقاتلين بتسوية أوضاعهم أو بقائهم في مناطقهم ليعاد انتشارهم تحت مُسمى لجان الحماية المحلية.
- وضع حواجز مشتركة على أطراف البلدات.
- وقف إطلاق النار المُتبادل بين الطرفين.
- يلتزم النظام بفتح الطرق وإدخال المساعدات وانسحاب قواته من الأطراف.

لم يلتزم الطرفان بالاتفاق

2014/1/15

حي تشرين

بنود الاتفاق

- وقف إطلاق النار المتبادل بين الطرفين مع انسحاب قوات النظام من الحي.
- إعادة الخدمات وإصلاح البنى التحتية مع فتح الطرقات الرئيسية.
- تسيير أمور الحي من قبل فصائل المعارضة.
- عدم تسليم أي عنصر أو أي سلاح في الحي لقوات النظام.
- السماح بالعبور من حي برزة إلى حي تشرين.

تم الالتزام بالاتفاق بشكل جزئي

2014/1/15

حي برزة

بنود الاتفاق

- وقف إطلاق النار المتبادل بين الطرفين مع انسحاب قوات النظام من الحي.
- إعادة الخدمات وإصلاح البنى التحتية مع فتح الطرقات الرئيسية.
- تسيير أمور الحي من قبل فصائل المعارضة.
- عدم تسليم أي عنصر أو أي سلاح في الحي لقوات النظام.

تم الالتزام بالاتفاق بشكل جزئي

2014/4/29

حمص القديمة

بنود الاتفاق

- خروج 1500 مقاتلاً من فصائل المعارضة بسلاحهم الخفيف.
- يلتزم الأمن العسكري بتأمين باصات لمن يريد الخروج حتى الوصول إلى الدار الكبيرة، بضمانة لجنة الوجهاء.

تم الالتزام بالاتفاق بشكل جزئي

2014/6/9

الدار الكبيرة

بنود الاتفاق

- وقف إطلاق نار مُتبادل بين الطرفين.
- إدخال المساعدات الإنسانية إلى البلدة.
- تشغيل المؤسسات الخدمية تحت سلطة النظام السوري.
- تسوية أوضاع المقاتلين وإخراج الموقوفين.

تم الالتزام بالاتفاق بشكل جزئي

2014/7/1

حي القابون

بنود الاتفاق

- وقف إطلاق النار المُتبادل بين الطرفين.
- وضع حواجز مشتركة على مداخل الحي.
- إعداد لوائح للمطلوب تسوية أوضاعهم من حَملة سلاح والمتخفين عن الخدمة الإلزامية.
- تأهيل البنية التحتية.
- إدخال المواد التموينية والطبية للحي.

لم يلتزم الطرفان بالاتفاق

2014/8/27

وادي بردى

بنود الاتفاق

- وقف إطلاق النار المُتبادل بين الطرفين.
- تراجع قوات النظام إلى أشرفية الوادي.
- السماح بدخول المواد الغذائية والطبية للمنطقة.

لم يلتزم النظام السوري بالاتفاق

2014/8/26

التل

بنود الاتفاق

- وقف إطلاق النار المُتبادل بين الطرفين.
- خروج مقاتلي "جبهة النصرة" من المدينة.
- فتح الطرقات المؤدية من وإلى المدينة وفك الحصار عن المدينة.

لم يلتزم النظام السوري بالاتفاق

2014/8/21

حي القدم

بنود الاتفاق

- وقف إطلاق النار المُتبادل بين الطرفين.
- إعادة بناء البنية التحتية وفتح الطرقات وإعادة الخدمات الأساسية إلى الحي.
- انسحاب مقاتلي المعارضة إلى حدود الحي مع بقاء المقاتلين المحليين داخله بعد تسوية أوضاعهم ليعاد انتشارهم تحت مُسمى "لجان الحماية المحلية".
- تفعيل دور المخفر المشترك بين حي القدم وحي العسالي لتكون مهمته تسوية أوضاع الراغبين من الشبان من أبناء الحيين.

لم يلتزم الطرفان بالاتفاق

2015/9/15

2015/8/31

بنود الاتفاق

- وقف إطلاق نار مُتبادل بين الطرفين.
- وقف إلقاء المساعدات والسلاح من الطيران المروحي، والتعهد بعدم إغلاق الطريق الإنساني إلى الفوعة وكفريا، أو إغلاق منافذ مضيا وبقين وسرغايا.
- الوجهة الوحيدة لخروج مقاتلي مدينة الزبداني مع الجرحى هي إدلب، وبالسلاح الفردي الخفيف.
- لا يشمل الاتفاق خروج ثوار مضيا، ولكن يُسمح بإخراج الجرحى ذوي الحالات الصعبة الذين لا يمكن علاجهم داخل مضيا، من خلال الهلال الأحمر تحت إشراف الأمم المتحدة.
- تعمل إيران مع لبنان على مساعدة عائلات بالعودة إما إلى سورية أو إلى تركيا، شرط أن يكون العدد بين 40 و50 عائلة.
- التعهد بإطلاق سراح 500 معتقل من سجون النظام بعد إنجاز المرحلة الأولى، على أن تكون تواريخ اعتقالهم سابقة لـ 2015/7/1.

لم يلتزم النظام السوري بالاتفاق

حي برزة

الزبداني ومضيا
وبقين وسرغايا
والفوعة وكفريا
وإدلب وبقين
وتفتناز وطعوم
ومعزة مصرين
وزردنا وشلخ

قدسيا

بنود الاتفاق

- تسوية أوضاع العناصر المسلحة وتنظيمهم ضمن لجان شعبية.
- إخراج من يرفض التسوية من العناصر المسلحة خارج المدينة.
- فصل ملف الهامة عن قدسيا.
- إعادة فتح الطرقات من وإلى المدينة.

لم يلتزم النظام السوري بالاتفاق

2015/9/21

2015/11/15

2015/1/15

الرحبية

بنود الاتفاق

- وقف إطلاق نار مُتبادل بين الطرفين.
- إخراج أكثر من 100 موقوف من أهالي المدينة لدى الأجهزة الأمنية.
- تسوية أوضاع الموقوفين من قبل قيادة الفرقة الثالثة.
- إدخال المواد الإغاثية والطبية، وإنشاء نقطة طبية للهلال الأحمر في المدينة، ويكون كوادرها من أبناء المدينة.

لم يلتزم النظام السوري بالاتفاق

الضمير

بنود الاتفاق

- إخراج المعتقلين من سجون النظام السوري.
- تخفيف القيود التي تفرضها الحواجز المحيطة بالمدينة.
- ضمان فصائل المعارضة لأمن الجزء المحاذي للمدينة من أوتوستراد دمشق بغداد من الأعمال التخريبية.

التزم الطرفان بالاتفاق

حي الوعر

بنود الاتفاق

- إخراج المعتقلين من سجون النظام السوري.
- تخفيف القيود التي تفرضها الحواجز المحيطة بالمدينة.
- ضمان فصائل المعارضة لأمن الجزء المحاذي للمدينة من أوتوستراد دمشق بغداد.

تم تطبيق الاتفاق بشكل جزئي

2016

2016/8/26

داريا

بنود الاتفاق

- خروج المدنيين لمراكز إيواء في بلدة حرجة بغرض التسوية.
- خروج المسلحين الراغبين بتسوية أوضاعهم إلى بلدة الكسوة في ريف دمشق.
- خروج المسلحين غير الراغبين بتسوية نحو الشمال السوري بسلاحهم الفردي.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل

2016/7/5

جيرود

بنود الاتفاق

- وقف إطلاق نار مُتبادل بين الطرفين.
- إخراج المقاترات العسكرية لفصائل المعارضة من المدينة.

لم تلتزم فصائل المعارضة بالاتفاق

2016/1/1

التل

بنود الاتفاق

- تسوية أوضاع مَنْ يرغب من المقاتلين و المطلوبين للخدمة الإلزامية.
- خروج المسلحين غير الراغبين بتسوية أوضاعهم مع أسرهم نحو الشمال السوري بسلاحهم الفردي.
- تسليم السلاح الثقيل والمتوسط.
- تشكيل لجنة من 200 مقاتل يُسلحهم النظام لضبط الأمن في المدينة.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل.

2016/8/31

المعصية

بنود الاتفاق

- غير الراغبين بتسوية أوضاعهم يتم ترحيلهم إلى الشمال السوري.
- تسليم السلاح بشكل كامل على مراحل.
- تشكيل كتيبة مشتركة باسم الشرطة الداخلية تضم عناصر من النظام والأهالي.
- دخول مؤسسات الدولة للمدينة لتباشر أعمالها.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل

2016/9/22

الرحبية

بنود الاتفاق

- وقف إطلاق نار مُتبادل بين الطرفين.
- إدخال المساعدات الإنسانية إلى المدينة.
- تسوية أوضاع المقاتلين

تم تطبيق الاتفاق بالكامل

2016/11/2

قدسياً والهامة

بنود الاتفاق

- إخراج 525 مقاتلاً مع عائلاتهم من قدسيا و114 مقاتلاً مع عائلاتهم من الهامة نحو إدلب، مع حماية أمنية.
- يتم خروج العناصر بالسلاح الفردي مع تحديد الوجهة.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل

2016/12/27

المنمين

بنود الاتفاق

- تسليم العسكريين المنشقين للنظام السوري وإعادتهم للقطع العسكرية في المنمين ومحيطها.
- يحصل الطلاب على تأجيل لمدة عام فقط، وبعدها يلتحقون بالخدمة الاحتياطية.
- يحصل المتخلفون عن الخدمة على إجازة عسكرية مدة ستة أشهر ثم يلتحقون بقطع النظام العسكرية.
- يُسلم المدنيون أنفسهم للنظام ويوقعون على أوراق المصالحة حتى يسمح لهم بالعودة إلى منازلهم وأعمالهم.
- وقف إطلاق النار بين الطرفين.
- فتح الطرقات لإدخال المساعدات الغذائية إليها.

تم تطبيق الاتفاق بشكل جزئي

2016/12/25

جبل الشيخ (كفر حور، وسعسع وحيسنو، وبيت تيماء وبيت سابر)

بنود الاتفاق

- تسليم الفصائل للسلاح الثقيل والمتوسط.
- منع دخول غير أبناء المنطقة إليها.
- تشكيل لجنة أمنية من أجل تسوية أوضاع الراغبين.
- كشف مصير الأسرى.

تم تطبيق الاتفاق بشكل جزئي

2016/12/13

كناكر

بنود الاتفاق

- تسليم الفصائل السلاح الثقيل والمتوسط.
- تسوية أوضاع المطلوبين والمنشقين.
- إخراج المعتقلين على دفعات.

تم تطبيق الاتفاق بشكل جزئي

2017/4/13

الزبداني ومضايا والفوعة وكفريا

بنود الاتفاق

- خروج 3800 شخص بينهم مقاتلون من فصال المعارضة باتجاه إدلب مع بداية التنفيذ.
- خروج 8000 شخص بينهم مسلحون من قوات النظام السوري من بلدتي كفريا والفوعة في ريف إدلب باتجاه حلب.
- إفراج النظام عن 1500 معظمهم من النساء.
- وقف إطلاق النار وإدخال المعونة إلى مناطق جنوب دمشق.
- إخراج المحاصرين من مخيم اليرموك.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل
في ٢٠١٨/٧/١٧

2017/3/13

حي الوعر

بنود الاتفاق

- استمرار وقف إطلاق النار المتبادل بين الطرفين.
- فتح مركز للتسوية في فرع الأمن الجنائي بالحي لتسوية أوضاع من يرغب من المقاتلين والمطلوبين، ويقوم كل مقاتل بتسليم سلاحه.
- منح كل شخص وثيقة تثبت قيامه بالتسوية.
- خروج المقاتلين ومن يرغب من الحي على دفعات، وتشمل كل دفعة 1500 شخص بينهم من 400 إلى 500 مقاتل.
- تشكيل لجنة عامة مؤلفة من ممثلي لجنة حي الوعر واللجنة الأمنية في حمص والجانب الروسي تتولى الإشراف على تطبيق الاتفاق ومعالجة الخروقات.
- إعادة تفعيل المنشآت العامة والبدء بتجهيزها وفتح الطرقات المؤدية إليها وتأمينها من قبل محافظة حمص بالتنسيق مع لجنة حي الوعر.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل.

2017/1/29

وادي بردى

بنود الاتفاق

- استمرار وقف إطلاق النار المتبادل بين الطرفين.
- رفع قوات النظام علمها على منشأة "نوع عين الفيحة" تمهيداً لدخول ورشات الصيانة لإعادة ضخ المياه للعاصمة دمشق.
- وضع قائمة تضم 1200 من مقاتلي المعارضة سيتم عليهم تسوية أوضاعهم.
- خروج الرافضين لعملية التسوية باتجاه الشمال السوري.
- عودة عائلات المقاتلين النازحين للخروج مع المقاتلين إلى إدلب بضمن الهلال الأحمر السوري.
- إجراء تسوية لمن يرغب بالبقاء من مقاتلين ومدنيين.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل

2017/5/8

حي برزة

بنود الاتفاق

- خروج المقاتلين وعائلاتهم على ثماني دفعات تتضمن الدفعة الأولى خروج العناصر ذوي الأصول الكردية نحو مدينة جرابلس شمال حلب، وخروج العناصر الذين تعود أصولهم لمحافظة إدلب باتجاه إدلب.
- تسليم قوائم بأسماء الراغبين في الخروج إلى الشمال السوري مع ذويهم.
- إطلاق سراح المعتقلين من أبناء الحي.
- عودة مؤسسات الدولة للعمل.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل.

2017/5/12

حي تشرين

بنود الاتفاق

- خروج المقاتلين وعائلاتهم نحو مدينة جرابلس، وخروج العناصر الذين تعود أصولهم لمحافظة إدلب إليها.
- إطلاق سراح المعتقلين من أبناء الحي.
- عودة مؤسسات الدولة للعمل.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل.

2017/5/13

حي القابون

بنود الاتفاق

- إخراج مقاتلي المعارضة وذويهم الراغبين نحو الشمال السوري.
- تسوية أوضاع العناصر والضباط المنشقين والمتخلفين عن الخدمة الإلزامية ممن فضل البقاء في الحي.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل.

2017/9/23

حي القدم

بنود الاتفاق

- إفراغ مناطق المادنية وبورسعيد والمجمع الصناعي من الأهالي والفضائل.
- تسوية أوضاع المقاتلين الراغبين في البقاء داخل الحي وإعادة انتشارهم ضمن مسمّى لجان الحماية المحلية.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل

2017/7/9

جيرود

بنود الاتفاق

- تفعيل الدوائر الحكومية، وعودة موظفي الدولة المفصولين إلى عملهم من جديد.
- إلغاء المظاهر المسلحة وحصرها في الجرد والجليل.
- خروج مقاتلي المعارضة نحو الشمال وتسوية أوضاع المطلوبين.
- إطلاق سراح الموقوفين بعد تشكيل لجنة خاصة لمتابعة أمورهم.

تم تطبيق الاتفاق بشكل جزئي

2017/5/13

محجة

بنود الاتفاق

- تسليم العسكريين المنشقين للنظام السوري.
- يحصل الطلاب على تأجيل لمدة عام فقط، وبعدها يلتحقون بالخدمة الاحتياطية.
- يحصل المتخلفون عن الخدمة على إجازة عسكرية مدة ستة أشهر ثم يلتحقون بقطع النظام العسكرية.
- يُسلم المدنيون أنفسهم للنظام ويوقعون على أوراق المصالحة حتى يسمح لهم بالعودة إلى منازلهم وأعمالهم.
- وقف إطلاق النار بين الطرفين.
- فتح الطرقات لإدخال المساعدات الغذائية إليها.

تم تطبيق الاتفاق بشكل جزئي

2017/10/12

جنوب العاصمة
(يلدا، وبيلا
وبيت سحم)

بنود الاتفاق

- وقف إطلاق النار المُتبادل بين الطرفين.
- ضمان عدم التهجير القسري لسكان مدن وبلدات جنوب العاصمة.

تم تطبيق الاتفاق بشكل جزئي

2018

2018/4/1

دوما

بنود الاتفاق

- خروج مقاتلي جيش الإسلام باتجاه مدينة جرابلس بسلاحهم الخفيف.
- تسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة إلى النظام السوري.
- يُمنع وجود أي سلاح خفيف في دوما، وسيكون تنفيذ هذا البند بعد تشكيل مجلس محلي توافق عليه الدولة السورية.
- دخول الشرطة العسكرية الروسية كضامن لعدم دخول قوات النظام.
- تسوية أوضاع من يرغب بالبقاء، مع ضمان عدم الملاحقة وعدم طلب أحد منهم للخدمة الإلزامية أو الاحتياطية لمدة ستة أشهر.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل.

2018/3/24

عين ترما وجوبر وعربين وزملكا

بنود الاتفاق

- الخروج الآمن بإشراف ومرافقة من قبل الشرطة العسكرية الروسية حصراً لمن يرغب من الفصائل بأسلحتهم الخفيفة والمدنيين إلى الشمال السوري.
- يحصل الراغبون بالبقاء في الغوطة الشرقية على ضمانات بعدم ملاحقتهم من قبل النظام أو حلفائه.
- نشر نقاط شرطة عسكرية روسية في بلدات عربين وزملكا عين ترما وحي جوبر.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل.

2018/3/21

حرسنا

بنود الاتفاق

- خروج العسكريين بسلاحهم ومن يرغب من المدنيين إلى الشمال بضمانات روسية.
- إعطاء ضمانات من قبل النظام السوري وروسيا للأهالي الذين يرغبون بالبقاء في المدينة بعدم التعرض لأحد منهم والحفاظ على مكون المدينة دون تهجير أو تغيير ديموغرافي.
- تشكيل لجنة مشتركة من أهالي حرسنا في الداخل والخارج من أجل متابعة أمور من بقي في المدينة ومتابعة أمور المعتقلين وتسيير شؤون المدينة.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل.

2018/5/1

ريف حمص الشمالي

بنود الاتفاق

- تسليم السلاح الثقيل وجزء من المتوسط والذخائر.
- إصدار عفو رئاسي عن المنشقين من عساكر وضباط.
- التعهد بعدم سحب المتخلفين للخدمة الإلزامية لفترة تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات.
- بقاء السلاح الفردي مع المقاتلين الراغبين بالبقاء بعد تسوية أوضاعهم ضمن مدة تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات.
- عودة جميع المؤسسات والدوائر الحكومية للعمل.
- دخول الشرطة العسكرية الروسية للمنطقة لضمان تنفيذ بنود الاتفاق.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل.

2018/3/24

داما والشياح وجدل

بنود الاتفاق

- تسليم السلاح الثقيل والخفيف لقوات النظام السوري.
- عودة المنشقين والمتخلفين عن الخدمة الإلزامية ليلتحقوا بالفيلق الخامس.
- انضمام من يرغب إلى الفيلق الخامس بعد تقديم جداول كاملة بأسماء جميع العناصر.
- عودة مؤسسات الدولة للعمل وحل مؤسسات المعارضة لنفسها مع ضمانات بإصدار عفو يشمل أبناء المنطقة.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل.

2018/6/30

ريف درعا الشرقي

بنود الاتفاق

- تسليم السلاح الثقيل والخفيف لقوات النظام السوري.
- عودة المنشقين والمتخلفين عن الخدمة الإلزامية ليلتحقوا بالفيلق الخامس.
- انضمام من يرغب إلى الفيلق الخامس بعد تقديم جداول كاملة بأسماء جميع العناصر.
- عودة مؤسسات الدولة للعمل وحل مؤسسات المعارضة لنفسها مع ضمانات بإصدار عفو يشمل أبناء المنطقة.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل.

2018

2018/7/11

درعا البلد

بنود الاتفاق

- وقف قُوربي وشامل لإطلاق النار بين الطرفين.
- تسليم السلاح الثقيل والمتوسط المشمول بوقف النار.
- عودة مؤسسات الدولة للعمل مع رفع علم النظام السوري فوقها، والعمل على عودة جميع الموظفين إلى وظائفهم الحكومية.
- تسوية أوضاع المنشقين والمطلوبين للخدمة العسكرية الإلزامية وتأجيلهم لستة أشهر.
- تسوية أوضاع الراغبين في الخروج إلى الشمال.
- الضامن لهذا الاتفاق هو الجانب الروسي.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل

2018/7/11

طفس

بنود الاتفاق

- وقف قُوربي وشامل لإطلاق النار بين الطرفين.
- تسليم السلاح الثقيل والمتوسط المشمول بوقف النار.
- عودة مؤسسات الدولة للعمل مع رفع علم النظام السوري فوقها، والعمل على عودة جميع الموظفين إلى وظائفهم الحكومية.
- تسوية أوضاع المنشقين والمطلوبين للخدمة العسكرية الإلزامية وتأجيلهم لستة أشهر.
- تسوية أوضاع الراغبين في الخروج إلى الشمال.
- الضامن لهذا الاتفاق هو الجانب الروسي.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل

2018/7/2

ريف درعا

(من قرى وبلدات غرب درعا إلى بلدة صماد ومن بصر الحبر شمالاً إلى حدود الأردن)

بنود الاتفاق

- وقف قُوربي وشامل لإطلاق النار بين الطرفين.
- تسوية أوضاع الأهالي وعودتهم إلى البلدات التي لا توجد فيها قوات النظام بصورة طبيعية وعودة الأهالي إلى القرى التي فيها قوات النظام برفقة الشرطة العسكرية الروسية والهلال الأحمر.
- عودة مؤسسات الدولة للعمل مع رفع علم النظام السوري فوقها، والعمل على عودة جميع الموظفين إلى وظائفهم الحكومية.
- تسوية أوضاع مَن يرغب من العناصر بقتال تنظيم "داعش" والانتساب إلى "الفيلق الخامس".
- تسوية أوضاع المنشقين والمطلوبين للخدمة العسكرية الإلزامية وتأجيلهم لستة أشهر.
- تسوية أوضاع الراغبين في الخروج إلى الشمال.
- الضامن لهذا الاتفاق هو الجانب الروسي.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل

2018/7/14

ريف درعا الشمالي

(الحارة، ونمر، وجاسم، وبرقة وزمرين وأم العوسج)

بنود الاتفاق

- وقف قُوربي وشامل لإطلاق النار بين الطرفين.
- تسليم السلاح الثقيل والمتوسط المشمول بوقف النار.
- عودة مؤسسات الدولة للعمل مع رفع علم النظام السوري فوقها، والعمل على عودة جميع الموظفين إلى وظائفهم الحكومية.
- تسوية أوضاع المنشقين والمطلوبين للخدمة العسكرية الإلزامية وتأجيلهم لستة أشهر.
- تسوية أوضاع الراغبين في الخروج إلى الشمال.
- الضامن لهذا الاتفاق هو الجانب الروسي.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل

2018/7/18

نوى

بنود الاتفاق

- وقف قُوربي وشامل لإطلاق النار بين الطرفين.
- تسليم السلاح الثقيل والمتوسط المشمول بوقف النار.
- عودة مؤسسات الدولة للعمل مع رفع علم النظام السوري فوقها، والعمل على عودة جميع الموظفين إلى وظائفهم الحكومية.
- تسوية أوضاع المنشقين والمطلوبين للخدمة العسكرية الإلزامية وتأجيلهم لستة أشهر.
- تسوية أوضاع الراغبين في الخروج إلى الشمال.
- الضامن لهذا الاتفاق هو الجانب الروسي.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل

2018/7/30

القنيطرة

بنود الاتفاق

- وقف قُوربي وشامل لإطلاق النار بين الطرفين.
- تسليم السلاح الثقيل والمتوسط المشمول بوقف النار.
- عودة مؤسسات الدولة للعمل مع رفع علم النظام السوري فوقها، والعمل على عودة جميع الموظفين إلى وظائفهم الحكومية.
- تسوية أوضاع المنشقين والمطلوبين للخدمة العسكرية الإلزامية وتأجيلهم لستة أشهر.
- تسوية أوضاع الراغبين في الخروج إلى الشمال.
- الضامن لهذا الاتفاق هو الجانب الروسي.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل

2020

2020/5/25

ريف درعا الغربي

بنود الاتفاق

- تعزيز حواجز الفرقة الرابعة التابعة لقوات النظام في الريف الغربي لدرعا.
- تعزيز حاجز مساكن جلين الذي كان يسيطر عليه الأمن العسكري.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل

2020/3/2

الصنمين

بنود الاتفاق

- خروج 25 مقاتلاً إلى مدينة طفس غرب درعا ممن لم يقبلوا بتسوية أوضاعهم.
- سحب السلاح الخفيف من المقاتلين الذين قبلوا بتسوية أوضاعهم مقابل البقاء في المدينة.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل.

2020/1/15

رنكوس

بنود الاتفاق

- تسليم جنّامين شباب قامت قوات النظام السوري بإعدامهم خلال الحملة الأمنية على البلدة.
- التعهد بعدم السماح للمطوبين بدخول البلدة ممن لم يقبلوا بتسوية أوضاعهم.

لم يتم تطبيق الاتفاق.

2020/9/16

طفس

بنود الاتفاق

- عودة مخفر الشرطة في المدينة للعمل، بعد مرور أكثر من 9 سنوات على توقّف عمله.
- أن يكون عناصر التسويات من أبناء المدينة من ضمن كادر المخفر.

تم تطبيق الاتفاق بالكامل.

2020/10/3

كناكر

بنود الاتفاق

- السماح لقوات النظام بالدخول إلى البلدة وتفتيش بعض البيوت، بإشراف لجنة من أهالي البلدة.
- إجراء تسوية جديدة للعناصر المنشقين والمتخلفين عن الخدمة الإلزامية.

تم تطبيق الاتفاق بشكل جزئي.

2020/12/3

درعا

بنود الاتفاق

- تسليم المنشقين للقطعات العسكرية.
- إلغاء الطلقات والملاحقات الأمنية بحق المدنيين.

لم يلتزم النظام السوري بالاتفاق

2021

2020/6/6

كناكر

بنود الاتفاق

- إجراء تسوية جديدة للعناصر المنشقين والمتخلفين عن الخدمة الإلزامية.
- تسوية أوضاع المطوبين للأفرع الأمنية.
- التعهد بإطلاق سراح معتقلي البلدة بعد إتمام عملية التسوية.
- تبدأ عملية التسوية من 2021/6/21 وتستمر حتى 10 أيام.

تم تطبيق الاتفاق بشكل جزئي.



اتفاقيات التسوية والوسطاء في سورية

إعداد:

عبد الوهاب عامي

باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

تصميم واخراج
BEYOND
CREATIVE AGENCY



www.jusoor.co